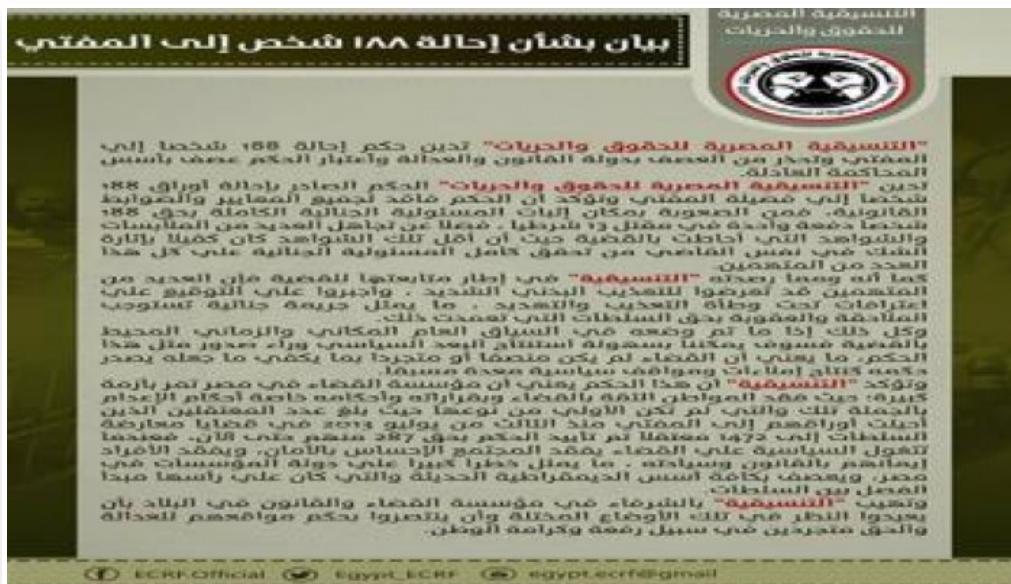


بيان التنسيقية المصرية للحقوق والدريات "بشأن تحويل أوراق 188 متهم إلى المفتى"



الخميس 4 ديسمبر 2014 12:12

نافذة مصر - القاهرة

"التنسيقية المصرية للحقوق والدريات" تدين حكم إحالة 188 شخصا إلى المفتى وتحذر من العصف بدولة القانون والعدالة وأعتبر الحكم عصف بأسس المحاكمة العادلة .

تدین "التنسيقية المصرية للحقوق والدريات" الحكم الصادر بإحالة أوراق 188 شخصا إلى فضيلة المفتى وتحذر أن الحكم فقد لجميع المعايير والضوابط القانونية، فمن الصعوبة بمكان إثبات المسئولية الجنائية الكاملة بحق 188 شخصا دفعة واحدة في مقتل 13 شرطيا ، فضلا عن تجاهل العديد من الملابسات والشواهد التي أحاطت بالقضية حيث أن أقل تلك الشواهد كان كفيلا بإثارة الشك في نفس القاضي من تحقق كامل المسئولية الجنائية علي كل هذا العدد من المتهمين

كما أنه ومهما رصدته "التنسيقية" في إطار متابعتها للقضية فإن العتة قد تعرضوا للتعذيب البدني الشديد ، وأجبروا على التوقيع على اعترافات تحت وطأة التعذيب والتهديد ، ما يمثل جريمة جنائية تستوجب الملاحقة والعقوبة بحق السلطات التي عممت ذلك

وكل ذلك إذا ما تم وضعه في السياق العام المكاني والزمني الذي تم تأسيسه على مبدأ العدالة والمساءلة والمحاسبة، مما يعني أن القضاء لم يكن منصفا أو متجردا بما يكتسب من جعله يصدر صدورا مثل

وتأكد "التنسيقية" أن هذا الحكم يعني أن مؤسسة القضاء في مصر تمر بأزمة كبيرة؛ حيث فقد المواطن الثقة بالقضاء وبقراراته وأحكامه خاصة أحكام الإعدام بالجملة تلك والتي لم تكن الأولى من نوعها حيث بلغ عدد المعتقلين الذين أحرجتهم أوراقهم إلى المفتى من يوليو 2013 في قضايا معارضة السلطات إلى 1472 معتقلًا تم تأييد الحكم بحق 287 منهم حتى الآن، فعندما تتغول السياسية على القضاء يفقد المجتمع الإحساس بالأمان، ويهدى الأفراد إلى انتهاك القانون وانتهاك حقوق الإنسان، مما يجعل مطلب إثبات انتهاك المؤسسات في مصر، ويعصي بكل إصرار على إثباته

وتهب "التنسيقية" بالشرفاء في مؤسسة القضاء والقانون في البلاد لأن يعيدوا النظر في تلك الأوضاع المختلة وأن ينتصروا بحكم وواقعهم للعدالة وال الحق متجردين من سبل رفع رصدة وكرامة الوطن